

دوال الطلب على النقد عند كينز (أسس الطلب على النقد، تطور نظريات الطلب على النقد)

بما ان الاقتصاد لا يتكون من سلع وخدمات فقط بل يجب توفر اداة يتم بها تبادل هذه الاخيرة و تعرف هذه الاداة عادة بالنقود اذ يكون الاقتصاد في حالة توازن اذا كان التوازن في السلع و الخدمات يوافق التوازن في سوق النقد و عندما نذكر النقود يعني ان هناك عرض لنقود و الطلب عليها.

تعريف النقود: هي كل شئ يلقى قبولا عام وبيروا الذمم ويكون مخزن للقيم وسيلة للتبادل. كما تطرقنا سابقا لسوق السلع والخدمات ووصلنا الى التوازن فيه سنتطرق الى هذا أيضا في سوق النقود، ومن اجل الوصول الى التوازن يجب دراسة شقي هذا السوق

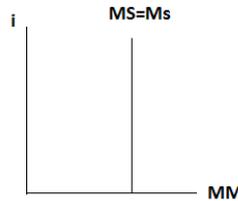
أ- **عرض النقد:** يتحدد المعروض النقدي من طرف جهة وصية و مخولة قانونا تسمى البنك المركزي .

لأجل أداء المعاملات الاقتصادية (المعروض النقدي = الكتلة النقدية)

حيث الكتلة النقدية هي النقود القانونية و النقود الكتابية و اشباه النقود (وهذا هو التعريف الموسع للكتلة النقدية) حيث ان التعريف الضيق لها يضم النقود القانونية و الكتابية فقط كما يرمز للمعروض

النقدي بالرمز MS (MM) و يعتبر ثابتا صيغته من الشكل : $MS=M_s$

و تمثيله البياني كالاتي:



- يتحدد المعروض النقدي عادة سلفا حسب الحاجة للاقتصاد (الحالة الصحية للاقتصاد)
- البنك المركزي يقوم بتحديد حجم الكتلة النقدية يجب تحديد قنوات صرف لهذه الكتلة عبر البنوك التجارية و منها إلى المؤسسات و الأفراد

والان بعد معرفة الجهة الوصية للمعروض النقدي و كيف يصدر النقود نجد سؤال الا وهو:

- هل يراقب البنك المركزي حجم الكتلة النقدية التي يصدرها إلى القاعدة الاقتصادية ؟

-يقوم البنك المركزي بمراقبة حجم الكتلة النقدية للمحافظة على توازن سوق النقد أولا وتوازن الاقتصاد
ثانيا

-ما هي الأدوات أو الآليات التي من خلالها تمكن من مراقبة المعروض النقدي ؟

- يتحكم البنك المركزي في الكتلة النقدية عن طريق جملة من الأدوات وهي

أولاً: أدوات كمية (غير مباشرة):

وهي مجمل الأدوات التي يوظفها البنك المركزي في توجيه الاقتصاد الى التوازن ومن بينها:

1- **السوق المفتوحة:** من خلال هذه الأداة يكون البنك المركزي طرفاً في السوق، حيث يقوم البنك المركزي بتداول (بيع وشراء) الأوراق المالية (اسهم وسندات) حسب حالة الاقتصاد والهدف المراد تحقيقه

أ- **الاقتصاد في حالة كساد** (عرض سلع والخدمات أكبر من الطلب عليها): يتدخل البنك المركزي ليخفف من حدة هذا الكساد ليعتد بالاقتصاد الى التوازن.

- يجب إيقاف عملية ضخ السلع والخدمات أي توقيف الإنتاج وذلك بإيقاف الاستثمار وبالتالي مصدر نقود الاستثمار هو البنوك التجارية بحيث يأمر البنك المركزي هذه البنوك لإيقاف منح الائتمان وهذا بسحب الأرصدة النقدية بها عن طريق بيع الأوراق المالية لأفراد أي

أي يتقدم البنك المركزي بائعاً للأوراق المالية (اسهم وسندات) في السوق وبالتالي شراء الأفراد لهذه الأوراق مقابل سيولة تخصص من حساباتهم في البنوك التجارية

ب- **الاقتصاد في حالة انكماش** (عرض السلع والخدمات أقل من الطلب) إذن يقوم البنك المركزي في هذه السوق مشترياً للاسهم والسندات لي طرح السيولة في البنوك التجارية ليعطي لها القدرة على منح الائتمان للأفراد وبالتالي زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العرض السلع والخدمات في السوق.

2- سعر إعادة الخصم

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي تقدمه البنوك التجارية للبنك المركزي من أجل خصم أوراقها التجارية ويتم ذلك إذا لم يكن أجل استحقاق هذه الورقة والبنك التجاري يحتاج الى السيولة

أ- **حالة الكساد:** يقوم البنك المركزي بالتقليل من المعروض النقدي (نفس تحليل السابق) وبالتالي زيادة اسعار الخصم لجعل البنوك التجارية تمتع على خصم الأوراق التجارية وبالتالي عدم توفر سيولة لديها وبالتالي لا يستطيع البنك التجاري منح قروض للأفراد.

ب- **حالة الانكماش** يقوم البنك المركزي بزيادة الكتلة النقدية وذلك بتقليل اسعار الخصم للأوراق التجارية المتأنية من البنوك التجارية وبالتالي زيادة السيولة لديها وزيادة عملية الائتمان وبالتالي زيادة الإنتاج .

3- نسبة الاحتياط القانوني

هو عبارة عن قدر معين يحدد قانونياً من إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية ويودع لدى بنك المركزي (وهو شكل من أشكال الامان لأصحاب الودائع)

أ- **حالة الكساد:** يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياط القانوني (أي يحتفظ بهذه النسبة بشكل جامد) وذلك ليقفل من المعروض النقدي .

ب- حالة الانكماش: لا بد على البنك المركزي من ان يضخ كمية من السيولة وذلك بتخفيض نسبة الاحتياط القانوني
ملاحظة تعتبر هذه الادوات كمية اي انها قابلة للعدد والقياس وذلك لتحقيق الهدف الاساسي وهو التوازن الاقتصادي.

ثانيا: الأدوات النوعية (المباشرة)

1- الإقناع الأدبي : يعتقد البنك المركزي البنوك التجارية جزء من المنظومة الاقتصادية يلجئ البنك المركزي لهذه الاداة (الإقناع الأدبي) ان لم تتوصل باقي الادوات الى الاهداف الموجودة * الإقناع الأدبي حيث ان علاقة بين البنك المركزي وبنك التجاري ليست علاقة اعطاء اوامر فقط ذاك اي البنك المركزي يرى ان البنوك التجارية جزء مهم من المنظومة الاقتصادية ويلجا اليها البنك م اذا لم تنفع الادوات السابقة ويقصد بيها مجمل التوصيات واللوائح يعتمدها البنك المركزي الي البنوك التجارية مقدما فيها مجمل الخطوط العريضة للسياسة العامة التي يجب اتباعها لتحقيق اهداف معينة حتى اذا كانت تتعارض مع مصالحها خاصة لان البنك المركزي هو ملجا الاخير لتزويد البنك التجاري بالسيولة

2- شروط القرض (منح الائتمان) حيث ان البنك المركزي يركز على منح قروض الاستهلاك هذا يؤثر سلبا على القطاعات الإنتاجية وبما ان البنوك التجارية تتمادى في منح مثل هذه القروض فحيث اختلال وعدم التوازن بين الاستهلاك والإنتاج فيقدم البنك المركزي مجموعة من الشروط وذلك ليفيد منح القروض للحد منها كشرط السن وحالة العائلية (أزواج) للمقترض كذلك شراء العقارات فارتفاع ثمنها يؤدي إلى التضخمب م في منح القروض لشراء العقارات وغيرها كرفع سعر الفائدة مثلا.

-ما مدى ثبات المقدار المعروض النقدي على مستوى الاقتصاد
-هل حجم الكتلة النقدية يبقى ثابت حتى وان لم يقم البنك المركزي بعملية الإصدار؟
-نلاحظ ان العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية هي عملية تسريب الكتلة النقدية، بحيث ان البنوك التجارية هي مؤسسات تقوم بعمليات الائتمان فهي تقوم بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين من حيث قبول الودائع وتقديم القروض.

-في بعض الاحيان عند قبول البنك التجاري (أ) لوديعة من شخص طبيعي فيقدمها للبنك التجاري (ب) اي استثمارها في هذا البنك (ب) لزيادة الربح، ويمكن ان البنك (ب) يحولها الى بنك ثالث (ج) لنفس السبب اي نلاحظ عملية تدوير لهذه الوديعة مع ان جميع البنوك (ا) و(ب) و(ج) تسجل قيمة هذه الوديعة فنلاحظ انه من خلال التسجيلات الدفترية وحسابات المسجلة ان مجموع قيم هذه الوديعة المسجلة في كل بنكقيمتها الاصلية وهذا ما نسميه بعملية خلق نقود الودائع

- كيف نحسب الاثار المترتبة على هذه الالية

استلم البنك (1) وديعة اولية (D) ، حيث يتدخل البنك المركزي ويقتطع منها نسبة تقدر بـ(t) والمتبقي من هذه الوديعة ، سيتم ادخاره في البنك (2) حيث تعتبر هذه الوديعة لديه اولية ولتكن (R) حيث يقتطع منها البنك المركزي نفس النسبة ولتكن (tR) ، وعندما يتم ادخارها في البنك (3) كوديعة اولية ولنرمز لها بـ M ، وتتقطنع منها نسبة (tR) وهكذا حتى تستقر الوديعة في اخر بنك فنلاحظ ان كل بنك يسجلقيمة وكل وديعة اي البنك 1 يسجل... والبنك 2 يسجل... والبنك 3 يسجل... الخ... الخ حتى اخر بنك فعند جمع قيمة هذه الودائع نلاحظ انها تفوق قيمة الودائع الاصلية
مضاعف الوديعة الأولية (الام)

البنك	الوديعة الام	نسبة الاحتياطي القانوني	الوديعة المشتقة
1	D	t	$D-Dt=D(1-t)=R$
2	R	t	$R-Rt=R(1-t)=D(1-t)^2=M$
3	M	t	$M-Mt=M(1-t)=D(1-t)^3=Z$
.	.	t	.
.	.	t	.
n	K	t	$S=D(1-t)^n=K$
مجموع	$D+R+M+..+K$		$R+M+.....+K+S$

نحسب مضاعف الوديعة الام: $E = D + R + M + \dots + K$

$$E = D + D(1-t) + D(1-t)^2 + D(1-t)^3 + D(1-t)^n$$

$$E = D(1 + (1-t) + (1-t)^2 + (1-t)^3 + \dots + (1-t)^n)$$

من داخل القوس هو مجموع حدود متتالية هندسية اساسها $R=(1-t)$:

$$U_n = \frac{1 - R^n}{1 - R}, \quad R = (1 - t)$$

$$\Rightarrow U_n = \frac{1 - (1 - t)^n}{1 - (1 - t)} = \frac{1 - (1 - t)^n}{t}$$

$$\lim_{n \rightarrow \infty} U_n = \frac{1}{t}$$

ومنه بالتعويض في E نجد : $E=D(1/t)$

إذن مضاعف الوديعة الأولية (الام) هو $\frac{1}{t}$ نسبة الاحتياط القانوني

مثال: نفرض ان البنك المركزي يقتطع من كل وديعة نسبة 25%، ونفرض ان الوديعة

$$E = 200 * (1/0.25) = 200 * 4 = 800 \text{ ومنه } D = 200 \text{um}$$

*نلاحظ ان مضاعف هذه الوديعة (D) = 4 اي ان الوديعة (D) تضاعف 4 مرات وهذه الزيادة ليست حقيقية وانما تظهر دفتريا فقط .

مضاعف الوديعة المشتقة

$$H = R + M + \dots + K$$

$$H = D(1-t) + D(1-t)^2 + D(1-t)^3 + D(1-t)^n$$

$$H = D(1-t)[1 + (1-t) + (1-t)^2 + (1-t)^3 + \dots + (1-t)^{n-1}]$$

وهي مجموع حدود متتالية هندسية اساسها $r = (1-t)$:

$$H = D(1-t)/t.$$

ومنه مضاعف الوديعة المشتقة هو $\frac{(1-t)}{t}$

$$H = 200 * \frac{(1-0.25)}{0.25} = 200 * 3 = 600$$

اذن مضاعف الوديعة المشتقة هو 3

ملاحظة

اي مجموع المقادير التي يقتطعها البنك المركزي من كل وديعة هو قيمة الوديعة $\sum t = D$

-لما يريد البنك المركزي يزيد من قيمة المعروض النقدي فانه يخفض في t

ب- الطلب على النقود

ركز الفكر الكينزي على دور النقد كأداة ادخار للقيم (مستودع للقيم) وميز بين ثلاث دوافع مختلفة للاحتفاظ بالنقد.

1-الطلب على النقود بدافع المعاملات:

يعتبر دافع المعاملات العامل الرئيسي الذي يحفز الأفراد والمشروعات على الاحتفاظ بثروتهم في شكل نقود، وهو أكثر الدوافع شيوعا وبيين على خاصيتين هما:

الثقة في النقود والراحة في استعمالها، ويطلق على النقود التي يستلزمها النشاط لأغراض المعاملات

مصطلح النقود الفعالة أو العاملة، فالأفراد يفضلون النقود " السيولة " لمواجهة المدفوعات النقدية التي

تستلزمها المعاملات المختلفة في حياتهم اليومية فهي الفترة الواقعة بين استلامهم لدخولهم في شكل رواتب

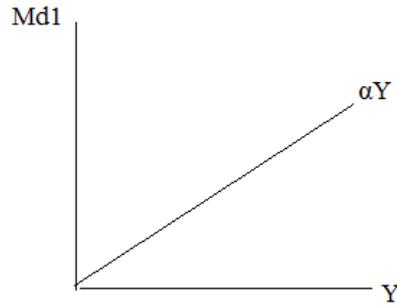
وأجور واجراء المدفوعات النقدية (أي ما يطلق عليه فترة الدخل والانفاق).

وتتوقف كمية النقود أو حجم الأرصدة النقدية بدافع المعاملات على مستوى الدخل القومي، وعلى حجم

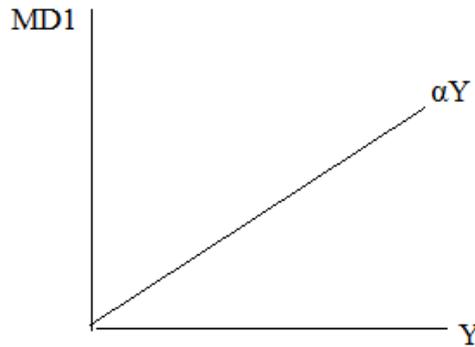
المبادلات وكذلك سرعة دوران النقود، رغم أن العلاقة بينهم ليست ثابتة على الدوام، وفي المدة الطويلة ،

إلا أنه يمكن اعتبارها ثابتة في المدة القصيرة، وهي دالة متزايدة.

والشكل التالي يوضح دالة طلب النقد بدافع المعاملات عند كينز.



2- الطلب على النقد بدافع الاحتياط: يقصد بدافع الاحتياط، الدافع الذي يجبر الأفراد والمشروعات على طلب النقود (الاحتفاظ بها) لمواجهة ما يحدث من ظروف طارئة وهو دافع الحيطة والحذر لما قد يحدث من انفاق غير متوقع في المستقبل. ويتوقف هذا الطلب على مستوى الدخل القومي فيزيد بزيادته وينقص بنقصانه ويمثل كل من الطلب على النقود بدافع الاحتياط والطلب على النقود بدافع المعاملات الجزء الأكبر من مجموع الطلب على النقود واستنادا لما سبق فإن طلب النقد من أجل الاحتياط هو دالة مستقرة ترتبط بمستوى الدخل ولا ترتبط بمعادلات الفائدة. ومنه فإن الطلب على النقد بدافع الاحتياط والمعاملات يرتبط بالدخل $MD_1 = f (y) = \alpha Y$



3- الطلب على النقد للمضاربات

فضله كينز عن الدافعين السابقين لما له من تأثير على الأفراد للاحتفاظ بالنقود وأطلق عليه تعبير تفضيل السيولة وهو يعني الاحتفاظ بالنقد للاستفادة من فروق الأسعار، وتحقيق الربح أو تفادي الخسارة، بسبب ما يحدث من تطورات في الحياة الاقتصادية وخاصة في سوق الفائدة. فعندما يتوقع مستثمر أن السند سوف يؤدي إلى خسارة في رأس المال يفوق اجمالي الفوائد فإنه سوف يؤثر (يفاضل) عدم الاستثمار ويفضل حيازة النقد لأن مردود السندات سلبيا. وإن كانت الخسارة المحتملة تساوي الربح المتوقع فإن المستثمر سوف لن يكثرث سواء حاز السندات أو النقد. أما إذا كان العائد المتوقع يفوق الخسارة المتوقعة فإن المستثمر يقدم بالتأكيد على شراء السندات إذن فالاحتفاظ

بالسيولة أو التخلي عنها يرتبط بالعلاقة بين معدل الفائدة الجاري ومعدل الفائدة المتوقع خلال الفترة التي سيحصل فيها الاحتفاظ بالسند.

مثلا السند له قيمتان: القيمة الإسمية التي يصدر بها وهي ثابتة حتى النصفية. والقيمة النقدية الجارية (القيمة السوقية للسند) وتتناسب هذه القيمة تناسباً عكسياً مع سعر الفائدة الجاري في السوق.

ويمكننا توضيح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة الجاري والقيمة الجارية للسند من خلال العلاقة.

$$ج = \frac{ك \times س}{ن}$$

$$\frac{\text{القيمة السوقية الجارية للسند} = \text{القيمة الإسمية للسند} \times \text{سعر الفائدة للسند}}{\text{سعر الفائدة الجاري في الأسواق}}$$

اذن هناك علاقة عكسية بين قيمة السند وسعر الفائدة، أي كلما زاد سعر الفائدة قل سعر السند وبالتالي يختار المضارب الاحتفاظ بالسند واقتناء سندات أخرى أي تراجع قيمة النقود المطلوبة بدافع المضاربة اما عندما تنخفض أسعار الفائدة في السوق يزيد قيمة السند (سعر السند) وبالتالي فالمضارب يحاول بيع أكبر قدر ممكن من السندات التي يمتلكها من أجل تحقيق أرباح أي تزيد الطلب على النقود بدافع المضاربة

اذن فالمؤثر في الطلب على النقود بدافع المضاربة هو سعر الفائدة السوقي وهناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة صيغتها من الشكل :

$$MD_2 = f(i) = L_0 - gi$$

3- توازن سوق النقود :

بما أن لسوق النقد دوراً هاماً في توازن الاقتصاد ، وجب دراسة شروط توازن هذا السوق ، لذا حاول العالم هيكس سنة 1937 الوصول إلى توازن لسوق النقد من خلال ما يعرف بمنحنى LM (العرض = الطلب)

أولاً: فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى:** ان النقود تطلب يدافع المعاملات والحيطة والحذر وتكون دالة مسترة في الدخل وهذا يؤكد ان النقود هي وسيط للمبادلة فقط ويتوافق هذا الطرح مع التحليل الكلاسيكي صيغتها

$$MD_1 = f(Y) = \alpha Y$$

- **الفرضية الثانية:** ان النقود تطلب بدافع المضاربة وتكون دالة مسترة في سعر الفائدة وهذا يؤكد ان النقود هي مخزن للقيمة ويتوافق هذا الطرح مع التحليل الكينزي صيغتها من الشكل:

$$MD_2 = f(i) = L_0 - gi$$

- **الفرضية الثالثة:** هي الفرضية التوازنية وهي يحدث التوازن اذا ما تساوى كل من الطلب على النقود مع عرض النقود أي: $MD = MO$

تعريف منحنى LM: هو عبارة ع ذلك الحيز البياني الذي يشمل جميع التوليفات (i, Y) التوازنية في سوق النقد أي ان النقطة A اذا كانت تنتمي الى منحنى LM وتحقق معادلته معنى ذلك انها نقطة توازنية في سوق النقد اما اذا كانت لا تنتمي الى منحنى LM ولا تحقق معادلته فهذا يعني انها وضع اختلافي في سوق النقد.

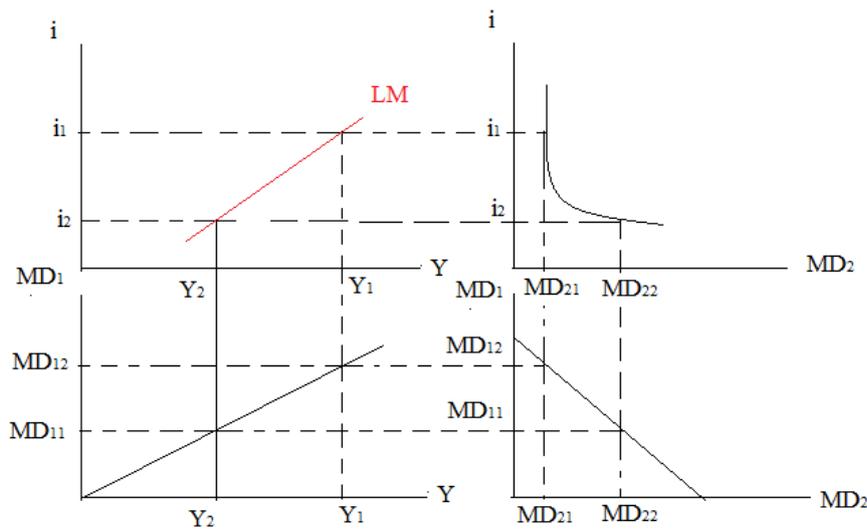
ثانياً: اشتقاقه: التوازن في سوق النقود \Leftrightarrow عرض النقود = الطلب على النقود

$$\Leftrightarrow MO = MD \Leftrightarrow Ms = MD_1 + MD_2 = \alpha Y + L_0 - gi$$

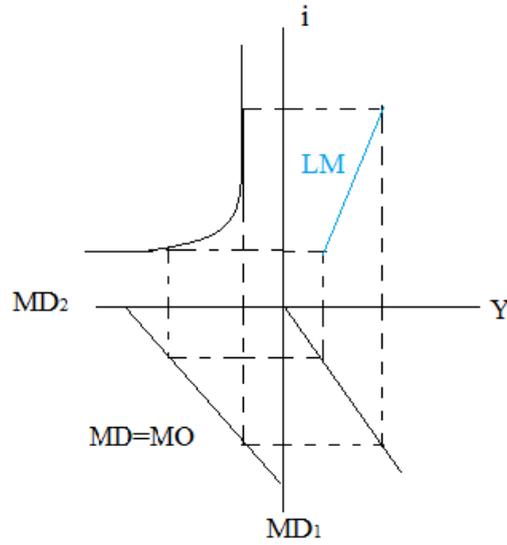
$$Y_{LM} = \frac{M_s - L_0}{\alpha} + \frac{k}{\alpha} i \quad \text{معادلة}$$

الإشارة (+) تدل على العلاقة الطردية بين مستوى الدخل وسعر الفائدة ويكون اشتقاقه بيانياً كما يلي بأحد الطريقتين:

- طريقة الأجزاء المنفصلة



- طريقة الدائرة النسبية:



دراسة ميل منحنى IS

ميل منحنى رياضيا هو مشتق معادلة المنحنى وبيانيا هو ظل الزاوية المحصورة بين المنحنى والمحور الافقي وعلية نحاول إيجاد العلاقة:

$$\text{بيانيا: } i'_{ISY} = \frac{\text{المقابل}}{\text{المجاور}} = \frac{\Delta i}{\Delta Y}$$

و عليه يجب إيجاد صيغة سعر الفائدة في سوق السلع والخدمات

$$\Leftrightarrow MO = MD \Leftrightarrow M_s = MD_1 + MD_2 = \alpha Y + L_0 - gi$$

$$gi = M_s - L_0 + \alpha Y \Rightarrow i_{LM} = \frac{M_s - L_0}{g} + \frac{\alpha}{g} Y$$

اذن نحسب مشتق معادلة سعر الفائدة بالنسبة للدخل:

$$i_{LM} = \frac{(M_s - L_0)}{g} + \frac{(\alpha)}{g} Y$$

$$\frac{\Delta i}{\Delta Y} = \frac{(\alpha)}{g}$$

دراسة وضعية منحنى LM

- (α) قيمة ثابتة محصورة بين 0 و 1 اذن ميل المنحنى متعلق بقيمة معامل سعر الفائدة بالنسبة للطلب على النقود من اجل المضاربة وعليه تكون وضعيات المنحنى كالاتي:
- اذا كان g يؤول الى 0 معنى ذلك ان ميل المنحنى يؤول الى ∞ أي يكون المنحنى عمودي وهذا يتوافق مع التحليل الكلاسيكي اذ ان كل النقود تطلب من اجل المعاملات والحيطة والحذر لذلك سميت هذه المنطقة بالمنطقة الكلاسيكية .
- اذا كان g يؤول الى ∞ معنى ذلك ان ميل المنحنى يؤول الى 0 أي يكون المنحنى افقي ، في هذا الجزء من المنحنى تكون النقود مطلوبة من المضاربة وهذا يتوافق مع منطقة مصيدة السيولة وتتوافق مع التحليل الكنزي وهو ان النقود مخزن للقيمة وعليه سميت هذه المنطقة بالمنطقة الكنزية.
- اذا كان $0 < g < \infty$ في هذه الحالة يكون المنحنى مائل .

